ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة المؤسسة الوطنية للرخام بسكيكدة-

The impact of applying Governance Principles on achieving sustainable development - Case study of the national marble company (SKIKDA) -

يوب أمال [1]*، بودبزة إكرام [2]

[1] جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، مخبر ECOFIMA،

a.youb@univ-skikda.dz

[2] جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، مخبر ECOFIMA،

i.boudebza@univ-skikda.dz

تاريخ الإستلام: 09/ 02 / 2021 **تاريخ القبول**: 08/ 04 / 2021 **تاريخ النشر**: 20/ 04 / 2021

ملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق الهدف من الدراسة تم إعداد استبيان مكون من محورين (مبادئ الحوكمة، أبعاد التنمية المستدامة)، وتم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية بالمؤسسة الوطنية للرخام بسكيكدة.

وخلصت الدراسة إلى: تطبيق بمستوى متوسط لمبادئ الحوكمة وكذا التنمية المستدامة؛ وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة، ويتجسد هذا الأثر في بعدي الإفصاح والشفافية، وضمان حقوق المساهمين.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة؛ حوكمة؛ مبادئ الحوكمة؛ المؤسسة الوطنية للرخام بسكيكدة.

***

Abstract:

Through this study, we tried to determine the level of applying governance principles and their impact on sustainable development, in order to achieve the objective of the study we prepared a two-axis questionnaire (governance principles, sustainable development dimensions), and distributed the questionnaire to a random sample of the national marble company (skikda).

The study concluded: a moderate application of the governance principles as well as sustainable development; a statistically significant impact of the application of governance principles to sustainable development, which is reflected in the dimensions of disclosure and transparency, and guaranteeing shareholders' rights.

Keywords: Sustainable Development; Governance; Governance Principles; National marble company (Skikda).

* المؤلف المرسل.

I. مقدمة

إن التغيرات والتطورات التي شهدتها بيئة الأعمال في مختلف المجالات، دفعت المؤسسات إلى البحث عن اتجاهات إدارية تمكنها من تحقيق النجاح والبقاء والاستمرارية مع ضمان المحافظة على حقوق الآخرين، فظهرت التنمية المستدامة والتي بالرغم من حداثتها إلا أنها تعد منهجا متأصلا في البشرية منذ أمد طويل، فعملت المؤسسات إلى محاولة تكريس التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد المتاحة.

وتعتبر الحوكمة الرشيدة من الركائز الأساسية لأهداف التنمية المستدامة والتي يبنى عليها كل شيء، الأمر الذي دفع المؤسسات إلى توفير نظام مؤسسي سليم وصحي يسمح لها بالانتقال من الأسلوب التقليدي للإدارة إلى أسلوب الانفتاح والوضوح والشفافية والتقيد بالمبادئ الأخلاقية لمكافحة الفساد، وقد عرفت الحوكمة في السنوات الأخيرة تداولا واسعا وانتشارا لا مثيل له من طرف المنظمات الدولية باعتبارها أسلوبا جديدا في التسيير تعتمده المؤسسات لدفع عجلة التنمية المستدامة وتحقيقها في مختلف المجالات للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

ومن هذا المنطلق؛ تهدف الدراسة الحالية وبشكل أساسي إلى تقصي أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسات الجزائرية. ومن هذا المنطلق يمكن بلورة الإشكالية التالية: **كيف يؤثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الوطنية للرخام بولاية سكيكدة؟**. وتندرج تحت هذه الإشكالية السؤالين الفرعيين التاليين:

- هل يوجد تطبيق لمبادئ الحوكمة بالمؤسسة محل الدراسة؟
- ما هو مستوى الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة محل الدراسة؟

الفرضيات: لتحقيق الهدف من الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، قمنا بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- **الفرضية الرئيسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لتطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الوطنية للرخام بولاية سكيكدة.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من خلال الآتي:

- يعتبر موضع الحوكمة والتنمية المستدامة من المواضيع الحديثة والمهمة في الساحة الاقتصادية العالمية وخاصة بالنسبة للجزائر؛
- يمكن الاستفادة من تطبيق مبادئ الحوكمة وقواعدها في تحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الأجيال القادمة.

أهداف الدراسة: في ضوء تحديد إشكالية الدراسة وأهميتها تتحدد الأهداف وفق ما يلي:

- التأصيل النظري لمفهومي الحوكمة والتنمية المستدامة؛
- دراسة واقع تطبيق مبادئ الحوكمة والعمل على تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة محل الدراسة؛
- تحديد أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة محل الدراسة؛
- التوصل لمجموعة من النتائج والاقتراحات التي من شأنها حث المسؤولين بالمؤسسة محل الدراسة على تفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة من أجل تعزيز الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة: فيما يتعلق بالجانب النظري؛ اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي والذي يسمح بوصف الظاهرة محل الدراسة، وذلك بالاستناد إلى أهم ما جاء به الأدب النظري من كتب ورسائل جامعية ودوريات

علمية حول متغيري الدراسة. أما فيما يتعلق بالجانب الميداني؛ فقد اعتمدنا على الاستمارة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من العاملين بالمؤسسة محل الدراسة، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي للربط بين متغيرات الدراسة وتحليل نتائجها وتفسيرها وصولا للنتائج والتوصيات التي نأمل أن تساهم في تطوير الواقع وتحسينه.

هيكل الدراسة: للإجابة على أسئلة الدراسة وإشكاليتها تم تقسيمها إلى محورين أساسيين؛ المحور الأول تناولنا من خلاله الإطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات والتنمية المستدامة، أما المحور الثاني فيتناول الجزء التطبيقي للدراسة بالمؤسسة الوطنية للرخام بولاية سكيكدة.

أولا: الحوكمة

بدأ موضوع الحوكمة المؤسسية يأخذ حيزا مهما في أدبيات الاقتصاد منذ سنة 1932، ويعد كل من Berle &Means من أوائل من تناول فصل الملكية عن الإدارة من خلال نشر دراسة تحت عنوان The Modern Property Corporate and Private. وكانت هذه الدراسة البذرة التي ألقت الضوء على نوعية المشاكل التي يمكن أن تحصل عند فصل ملكية المؤسسة عن إدارتها والرقابة عليها (بن رغدة، 2019). فما المقصود بالحوكمة وكيف يتم تطبيقها؟.

1. تعريف الحوكمة

إن مصطلح الحوكمة، الحاكمية، الحكم الراشد أو الحوكمة المؤسسية ... كلها مصطلحات فرضت نفسها على الساحة العالمية، وقد اختلفت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح من باحث لآخر، وذلك لاختلاف وجهات نظر الباحثين فهناك من يعرفها من الجانب التنظيمي، المالي والاجتماعي. غير أن المصطلح الشائع بين الباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات.

عرفت الحوكمة بأنها "حالة، وعملية، واتجاه وتيار، كما أنها في الوقت نفسه مزيج منها وذاك، وهي عامل صحة وحيوية، كما أنها نظام مناعة وحماية وتفعيل، نظام يحكم الحركة، ويضبط الاتجاه، ويحمي ويؤمن كافة التصرفات، ونزاهة السلوكيات داخل المؤسسات، ويصنع من أجلها سياج أمان وحاجز حماية فعال" (الخضيري، 2005). فهي بمثابة مجموعة متماسكة من الإجراءات والسياسات المؤسسية التي تسمح بإضفاء نوع من الشرعية على وظائف السلطة التي يمارسها المدراء حسب التسلسل الهرمي للمؤسسة (Khedim & Grari, 2016)، وتحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف أي عمل منظم سواء في وحدات القطاع الخاص أو القطاع العام (غادر، 2012). وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة وجميع الأطراف ذات العلاقة، فهي الأسلوب الذي يقدم الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد أهداف الشركة ومراقبة الأداء والنتائج والتوجيه بالأسلوب الناجح لممارسة وإدارة السلطة، والذي من خلاله تقدم جميع الحوافز اللازمة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في سعيهما لتحقيق الأهداف المتفق عليها لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وفق إجراءات المراقبة والتوجيه الأمثل لاستخدام موارد الشركة بكفاءة وفعالية" (المحرج، 2016).

مما سبق؛ يمكن القول بأن الحوكمة هي عملية إدارية ونظام مبني على مجموعة من القواعد والمبادئ والإجراءات الحديثة والجيدة التي تتبناها السلطة في ممارساتها داخل المؤسسة أو خارجها لضبط وتوجيه نشاطاتها وتحديد الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسة، مما يساهم في الحد من الممارسات

غير الأخلاقية والالتزام بمعايير الجودة في أداء المؤسسة بما يحقق أهدافها ورسالتها بصورة صحيحة وبشكل سليم ويعمل على استدامتها.

2. مبادئ حوكمة المؤسسات

لقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) سنة 1999 خمس مبادئ لتطبيق الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية، وبعد التعديلات التي أجريت عليها سنة 2004 أصبحت ستة مبادئ وهي (سليمان، 2006):

- ضمان جود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات: وهذا يعكس ضرورة توفر أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة. ويجب أن يكون لهذا الإطار تأثير على الأداء الاقتصادي ونزاهة الأسواق وتشجيع الأسواق المالية التي تتصف بالشفافية والفعالية، وأن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية متوافقة مع أحكام القانون، وضمان خدمة المصلحة العامة؛

- حماية حقوق المساهمين: يؤكد هذا المبدأ على اعتماد آليات تكفل حماية حقوق المساهمين والحفاظ عليها، وتسهيل ممارستها كضمان المشاركة في الأرباح، تحويل ملكية الأسهم، الحصول على المعلومات الكافية فيما يخص التغيرات الجوهرية بالمؤسسة، المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة ...الخ؛

- المعاملة المتساوية للمساهمين: في اطار حوكمة المؤسسات ينبغي ضمان المعاملة المتساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، كما يجب ضمان حصول جميع المساهمين على التعويض المناسب عند تعرض حقوقهم للانتهاك.

- دور أصحاب المصالح: في إطار حوكمة المؤسسات ينبغي الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، والعمل على تشجيع التعاون بينهم وبين المؤسسات في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة المؤسسات السليمة ماليا.

- الإفصاح والشفافية: يجب الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية للمؤسسة، ويعتبر هذا المبدأ من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة، ويجب أن يكون هذا الإفصاح دقيقا وفي الوقت المناسب السليم (بوقرة، 2012).

- مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن تضمن في اطار حوكمة المؤسسات التوجه الاستراتيجي للمؤسسة والمتابعة والرصد الفعال للإدارة من قبل مجلس الإدارة، وضمان الحصول على كل المعلومات والتعامل بعدالة مع كافة المساهمين وأن يضمن التوافق مع القوانين السائدة وكذا ضمان مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين (عبد العال، 2007).

ثانيا: التنمية المستدامة

استخدم مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة من قبل رئيسة الوزراء النرويجية غرو هارلم برونتلاند سنة 1987 في تقريرها "مستقبلنا المشترك" الصادر عن لجنة برونتلاند المهتمة بالبيئة والتنمية، وقد أصبحت التنمية المستدامة مفهوما رئيسيا للمؤتمر الدولي "قمة الأرض الأولى" المنعقد سنة 1992 في ريوديجانيرو والذي حددت فيه المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وشاع استخدام هذا المصطلح أكثر في قمة الأرض الثانية المنعقدة

بجوهانسبورغ بجنوب إفريقيا سنة 2002 (القمة العالمية للتنمية المستدامة) (كلاوي، 2012). فما المقصود بالتنمية المستدامة وما هي أبعادها؟

1. تعريف التنمية المستدامة

تتعدد التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة منذ ظهورها بداية ثمانينات القرن العشرين، وقد عرفتها لجنة برونتلاند للتنمية بأنها "القدرة على ضمان تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (Kates & Parris,2015). وعرفت في مؤتمر ريوديجانيرو 1992 بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل" (أبو زنط وغنيم، 2009) . كما تعرف بأنها "عملية تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات البشرية ضمن حدود القدرة الاستيعابية للأنظمة الايكولوجية" (Leininger- Frézal, 2009).

وعرفها Edward Barbier بأنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بقدر أكبر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو طبيعي واجتماعي للتنمية" (رجراج وزوين، 2018).

مما سبق؛ يمكن القول أن التنمية المستدامة هي عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة لا تستنفذ الموارد البيئية المتاحة، وذلك بهدف تحسين مستوى معيشة الأفراد وتوفير سبل الرفاهية والصحة والاستقرار للأجيال الحالية وضمان مستقبل الأجيال القادمة في الموارد البيئية.

2. أبعاد التنمية المستدامة

تشتمل التنمية المستدامة على مجموعة من الأبعاد الرئيسية، وهي (أبو النصر ومدحت محمد، 2017):

- البعد الاقتصادي: باعتبار الاقتصاد هو المحرك الرئيسي للتنمية، لذلك فقد جاء تصور التنمية المستدامة بضرورة اعادة الإصلاح الاقتصادي في المجتمع وإيقاف تبديد الموارد الطبيعية من خلال تخفيض مستويات استهلاك الطاقة أو تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي، بالإضافة لضرورة التعرف على أنواع رأس المال (الطبيعي، البشري والاجتماعي) والعمل على تزويد الأجيال القادمة بقدر من رأس المال يعادل على الأقل ما هو متاح حاليا، ويتميز هذا البعد أيضا بالعمل على تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الغنية، والمساواة في فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات بين أفراد المجتمع الواحد؛
- البعد الاجتماعي: ويتحدد هذا البعد من خلال العدالة والمساواة بين الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل، والاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري لتحسين أدائهم في العمل والإنتاج. كما يجب العمل على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي الديمغرافي والاستخدام الكامل للموارد البشرية وإعادة تخصيصها للوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية وحماية التنوع الثقافي، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم التضحية بالأجيال القادمة في سبيل إشباع ومواجهة مشكلات الجيل الحالي؛
- البعد البيئي: يبرز هذا البعد من خلال ضمان التوازن البيئي ومنع استنزاف الإنسان لموارد البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة، والمحافظة على طبقة الأوزون الحامية للأرض، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري، إضافة إلى تقدير الآثار البيئية للمشاريع التنموية مع تخفيض النفايات بإعادة استخدامها وتدويرها والاهتمام بزيادة الوعي البيئي للأفراد مما يسمح لهم بالمشاركة في المحافظة على البيئة.

II. الطرق والأدوات

إن تحديد منهجية الدراسة يتطلب تحديد أنموذج الدراسة، حدودها والأسلوب المستخدم في جمع البيانات، وكذا مجتمع وعينة الدراسة.

1. **أنموذج الدراسة:** يوضح الشكل رقم 1 متغيرات الدراسة:

شكل رقم 1: النموذج المفترض لمتغيرات الدراسة

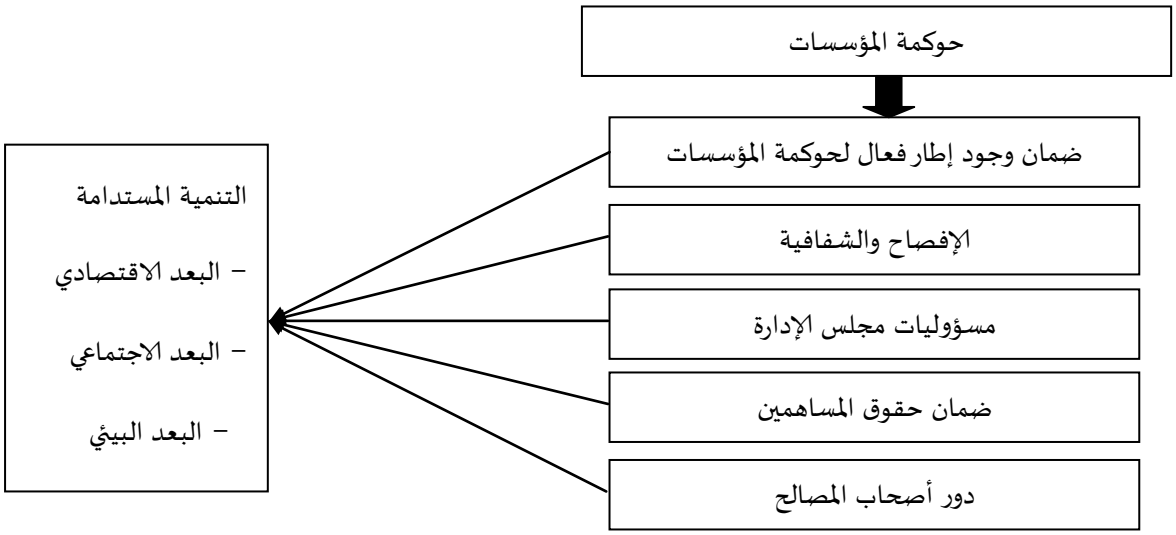

المصدر: من إعداد الباحثتين

2. **حدود الدراسة:** تمثلت **الحدود الموضوعية** للدراسة في الكشف عن أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة؛ **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة خلال سنة 2019؛ أما **الحدود البشرية:** شملت جميع العاملين بالمؤسسة محل الدراسة وعددهم (136) عاملا.

3. **مجتمع وعينة الدراسة:** تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بالمؤسسة الوطنية للرخام بسكيكدة والبالغ عددهم (136) عاملا، وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية بسيطة شملت (40) عاملا، استرجع منها (30) كلها صالحة للتحليل.

4. أداة الدراسة: تمثلت أداة الدراسة الرئيسية لجمع البيانات الأولية في الاستبيان، والذي تم تطويره وبناؤه بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع. وقد صممت الأداة لقياس أثر المتغير المستقل (مبادئ الحوكمة) على المتغير التابع (أبعاد التنمية المستدامة) باستخدام مقياس "ليكارت الخماسي"، والجدول 1 يوضح ذلك:

جدول رقم 1: درجات مقياس الدراسة "ليكارت الخماسي"

التقدير	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجات	1	2	3	4	5
الفئة	1 -1.79	1.80- 2.59	2.60 -3.39	3.40 -4.19	4.20 -5
المستوى	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا

5. **ثبات أداة الدراسة:** للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معادلة "كرونباخ ألفا" باستخدام برنامج (SPSS V.19)، والنتائج موضحة في الجدول 2:

جدول رقم 2: قيم معاملات الثبات "كرونباخ ألفا" لمحاور الدراسة

المحور	عدد العبارات	معامل "كرونباخ ألفا"	معامل "الصدق الذاتي"
مبادئ الحوكمة	21	0.853	0.923
أبعاد التنمية المستدامة	18	0.904	0.950
معامل ثبات الأداة ككل	39	0.934	0.966

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS V19)

يبين الجدول 2 أن معامل الثبات الكلي بلغ (0.934) وهي قيمة جيدة جدا. كما أن قيم معاملات الثبات لأبعاد الدراسة مرتفعة (0.853و0.904) وكلها أكبر من النسبة المعيارية المقبولة 60%، وهذا يشير إلى مصداقية الأداة وتجانسها الداخلي مما يسمح باعتمادها كأداة لقياس متغيرات الدراسة وتعميم نتائجها على المجتمع ككل، أما معامل الصدق الذاتي فكان مرتفعا جدا حيث تراوحت قيمه بين (0.923و0.966) مما يدل على تمتع الاستبيان بالدقة والموثوقية ما يؤكد ثبات محاوره وقابليتها للتطبيق الميداني.

6. **أساليب المعالجة الإحصائية:** بعد جمع البيانات وتفريغها، تمت معالجتها باستخدام برنامج (SPSSV.19) ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية: معادلة "كرونباخ ألفا" لحساب معاملات الثبات لأداة الدراسة؛ الإحصاء الوصفي المتمثل في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة ودرجة الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة محل الدراسة؛ اختبار التوزيع الطبيعي؛ الإحصاء الاستدلالي المتمثل في تحليل الانحدار المتعدد.

III. نتائج الدراسة

في هذا الجزء ستتم الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضية الدراسة مع تفسير النتائج الاحصائية.

1. تحليل ومناقشة أسئلة الدراسة:

1.1 تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بمحور مبادئ الحوكمة: للتعرف على مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمؤسسة محل الدراسة، تم الاسترشاد بنتائج الإحصاء الوصفي كما هو موضح أدناه:

جدول رقم 3: مستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالمؤسسة الوطنية للرخام بسكيكدة

مبادئ الحوكمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
وجود إطار فعال لضمان حوكمة المؤسسات	3.16	0.80	متوسطة	05
الإفصاح والشفافية	3.35	0.68	متوسطة	04
مسؤوليات مجلس الإدارة	3.42	0.63	متوسطة	03
ضمان حقوق المساهمين	3.45	0.78	متوسطة	02
دور أصحاب المصالح	3.48	0.72	متوسطة	01
المستوى العام للمحور	**3.38**	**0.47**	**متوسطة**	-

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS V.19).

تبين نتائج الجدول 3 أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل نسبي، والدليل على ذلك أن المستوى العام للتطبيق بالمؤسسة محل الدراسة جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.38).

كما جاءت أبعاد هذا المحور بدرجة متوسطة، وتراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.16-3.48) أي أنه لا يوجد تفاوت في درجة الموافقة على تطبيق مبادئ الحوكمة لدى كل عامل. حيث جاءت مبادئ حوكمة المؤسسات مرتبة كالتالي:

- مبدأ دور أصحاب المصالح في المرتبة الأولى من حيث التطبيق بالمؤسسة بمتوسط حسابي (3.48) بدرجة متوسطة، مما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة وبشكل نسبي تضمن حقوق أصحاب المصالح وأحقيتهم في الحصول على تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم، والاعتراف بدورهم وتشجيعهم على التعاون ومنحهم حق الاتصال بمجلس الإدارة من أجل إيجاد حلول للممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية.

- مبدأ ضمان حقوق المساهمين في المرتبة الثانية من حيث التطبيق بالمؤسسة بمتوسط حسابي (3.45) بدرجة متوسطة، مما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تحرص على توفير المعلومات اللازمة وفي الوقت المناسب للمساهمين بما يضمن لهم ممارسة حقوقهم وخدمة المؤسسة، والمساهمة في عملية اتخاذ القرار وممارسة حقهم في التصويت بكل حرية وشفافية.

- مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في المرتبة الثالثة من حيث التطبيق بالمؤسسة بمتوسط حسابي (3.42) بدرجة متوسطة، مما يدل على أن مجلس الإدارة بالمؤسسة محل الدراسة يلتزم بشكل نسبي بأداء مسؤولياته كاملة والحصول على المعلومات اللازمة والمتعلقة بالأداء المالي والإداري للمؤسسة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أي قصور في أداء العاملين، وهذا يعني وجود رقابة فعالة على أداء العاملين وبالتالي أداء المؤسسة.

- مبدأ الإفصاح والشفافية في المرتبة الرابعة من حيث التطبيق بالمؤسسة بمتوسط حسابي (3.35) بدرجة متوسطة، وقد مما يدل على أن الالتزام النسبي المؤسسة محل الدراسة بالإفصاح السليم وفي الوقت المناسب ودون تأخير عن المعلومات والتقارير والقوائم المالية، وكذا الإفصاح عن التغييرات التي تقوم بها سواء من الناحية الإنسانية أو التكنولوجية أو الهيكلية.

- مبدأ ضمان وجود اطار فعال لحوكمة المؤسسات في المرتبة الأخيرة من حيث التطبيق بالمؤسسة بمتوسط حسابي (3.16) بدرجة متوسطة، مما يدل على أن قوانين وأنظمة المؤسسة محل الدراسة تشجع على نزاهة وشفافية العمل وتوافقه مع القانون، إضافة الى وجود وعي وإدراك نسبي لإرساء مفهوم الحوكمة بالمؤسسة.

2.1 تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بمحور أبعاد التنمية المستدامة: للتعرف على مستوى التنمية المستدامة بالمؤسسة محل الدراسة، تم الاسترشاد بنتائج الإحصاء الوصفي كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 4: مستوى الاهتمام بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالمؤسسة الوطنية للرخام بسكيكدة

أبعاد التنمية المستدامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
البعد الاقتصادي	2.76	0.65	متوسطة	02
البعد الاجتماعي	3.18	0.72	متوسطة	01
البعد البيئي	2.67	0.66	متوسطة	03
المستوى العام للمحور	**2.90**	**0.62**	**متوسطة**	-

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS V.19).

تبين نتائج الجدول 4 أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول اهتمام المؤسسة محل الدراسة بتحقيق التنمية المستدامة جاءت بشكل نسبي، حيث أن مستوى التنمية المستدامة حسب تصورات العمال جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (2.90).

وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لأبعاد المحور بين (2.67 و3.18) أي أنه لا يوجد تفاوت في درجة الموافقة على مدى الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة محل للدراسة.

- البعد الاجتماعي جاء في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام في المؤسسة بمتوسط حسابي (3.18) بدرجة متوسطة، مما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تعامل العاملين يعدل ومساواة وتسعى لتنمية قدراتهم وتحسين مهاراتهم، ومنح ذوي الاحتياجات الخاصة الفرصة لإبراز كفاءاتهم وعدم إهمالهم، وذلك لتحقيق رفاهية المعيشة للأفراد.

- البعد الاقتصادي جاء في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام في المؤسسة بمتوسط حسابي (2.76) بدرجة متوسطة، مما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تسعى لتحقيق التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي، ويتضح ذلك من خلال ضمان المساواة في الحصول على الموارد المتاحة بين مختلف الأعوان الاقتصاديين والعمل على تحسين قدراتها الإنتاجية.

- البعد البيئي جاء في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام في المؤسسة بمتوسط حسابي بلغ (2.67) وبدرجة متوسطة أيضا. مما يدل على الالتزام النسبي للمؤسسة محل الدراسة بالحفاظ على البيئة ومحاولة التخفيف من حدة التأثيرات السلبية لأنشطتها على البيئة.

2. اختبار فرضية الدراسة: لأجل اختبار فرضية الدراسة الرئيسة، تم استخدام "تحليل الانحدار المتعدد". وقبل ذلك وجب التأكد أولا من أن بيانات أداة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وذلك بتطبيق اختبار التوزيع الطبيعي سمرنوف- كولمنجروف. كما هو موضح أدناه:

جدول رقم 5: اختبار التوزيع الطبيعي

محاور الدراسة	قيمة Z	حجم العينة	مستوى الدلالة
مبادئ الحوكمة	1.069	30	0.203
التنمية المستدامة	1.267	30	0.081
أداة الدراسة ككل	**0.966**	**30**	**0.308**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS V.19).

يتبين من الجدول 5 أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمحاور الدراسة تراوحت بين (0.081و0.203) كما أن مستوى الدلالة للأداة ككل بلغت (0.308) وهي أكبر من (0.05)، وهو ما يشير إلى أن بيانات أداة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي مما يسمح بمتابعة تحليل فرضيات الدراسة وفقا للأدوات الإحصائية للاختبارات المعلمية. وسنقوم باختبار تحليل الانحدار المتعدد لأثر مبادئ حوكمة المؤسسات على تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الوطنية للرخام بسكيكدة.

جدول رقم 6: معامل الارتباط والتحديد للعلاقة بين مقاومة التغيير التنظيمي و كفاءة أداء الشركة محل الدراسة

النموذج	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
1	0.812	0.901	0.773	0.29609

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS V.19).

تبين نتائج الجدول 6 وجود علاقة ارتباط قوية جدا بين حوكمة المؤسسات وتحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة محل الدراسة، وهذا ما يؤكده معامل الارتباط"بيرسون" **(R=0.901)**، بينما قيمة معامل التحديد (R^2=**0.812**) منخفضة جدا وتشير إلى أن ما نسبته (81.2%) من التغيرات في التنمية المستدامة تعود لتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات، أما النسبة المتبقية (29.6%) فتعزى لعوامل أخرى (مثلا وجود متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في هذا النموذج) أو تعزى للخطأ العشوائي.

جدول رقم 7: تحليل التباين لمعنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين حوكمة المؤسسات والتنمية المستدامة بالمؤسسة

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
الانحدار	9.096	5	1.819	20.750	0.000
الخطأ	2.104	24	0.088	-	-
المجموع	11.200	29	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS V.19).

يتبين من خلال الجدول 7 أن **F** المحسوبة بلغت **(F=20.750)** من أجل درجات حرية (df =5,24) وبمستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يشير إلى معنوية نموذج الانحدار وصلاحيته لاختبار الفرضيات، كما يشير مستوى الدلالة إلى وجود أثر لتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات على تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة محل الدراسة.

جدول رقم 8: تحليل نموذج الانحدار المتعدد لتأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	المعاملات غير المعلمية		المعاملات المعلمية	قيمة T	مستوى الدلالة
		B	Std.Error	قيمة Beta		
		-0.325	0.554	-	-0.587	0.562
وجود إطار فعال للحوكمة	التنمية المستدامة	0.144	0.081	0.185	1.783	0.087
الإفصاح والشفافية		0.452	0.105	0.493	4.318	0.000
مسؤوليات مجلس الإدارة		-0.195	0.175	-0.199	-1.111	0.277
ضمان حقوق المساهمين		0.614	0.199	0.769	3.084	0.005
دور أصحاب المصالح		-0.057	0.164	-0.067	-0.350	0.729

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS V.19).

يبين الجدول 8 مدى تأثير كل مبدأ من مبادئ حوكمة المؤسسات على تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة محل الدراسة، وقد أكدت النتائج وجود أثر إيجابي لمبدأ "**الإفصاح والشفافية**" ومبدأ "**ضمان حقوق المساهمين**" على تحقيق التنمية المستدامة حيث بلغت القيمة الاحتمالية لهما (0.000) و(0.005) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، بينما لا يوجد أثر لبقية الأبعاد لأن قيمها الاحتمالية أكبر من (0.05). ومن هنا يمكن تشكيل معادلة نموذج الانحدار المتعدد كالتالي:

$$Y= B_1x_1 + B_2x_2 + B_3X_3 + B_4x_4 + B_5x_{+5} A$$

حيث:

Y: المتغير التابع (التنمية المستدامة).

x: المتغير المستقل (ضمان وجود اطار فعال لحوكمة المؤسسات x_1، الإفصاح والشفافية x_2، مسؤوليات مجلس الإدارة x_3 ، ضمان حقوق المساهمين x_4، دور أصحاب المصالح x_5).

A: ثابت الانحدار **B:** معامل الانحدار

وبما أن المبدأ الذي يؤثر في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة محل الدراسة هو البعد الثاني والرابع، فإن معادلة الانحدار تصبح على الشكل التالي: $Y= B_2x_2 + B_4x_4 +A$

$$Y = 0.452\, x_2 + 0.614 x_4 - 0.325$$

أظهرت نتائج اختبار فرضية الدراسة عدم صحتها؛ والتي تقول بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لتطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة محل الدراسة"، وبالتالي قبول الفرضية البديلة القائلة بأنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لتطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة محل الدراسة".

IV. خاتمة:

كان الهدف من الدراسة الحالية هو الكشف عن مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الوطنية للرخام بسكيكدة. وبعد إجراء الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كشفت الدراسة أن المستوى العام لتطبيق مبادئ الحوكمة جاء بدرجة موافقة متوسطة بمتوسط حسابي (3.38)؛

- بينت النتائج أن دور أصحاب المصالح هو المبدأ الأكثر تطبيقافي المؤسسة محل الدراسة والذي جاء بدرجة موافقة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ(3.48)، يليه مبدأ ضمان حقوق المساهمين بدرجة موافقة متوسطة أيضا وبمتوسط حسابي (3.45)، وجاء في المرتبة الثالثة مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمتوسط حسابي (3.42) وأخيرا مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات بمتوسط حسابي بلغ (3.16)؛

- أوضحت النتائج أن المستوى العام للاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة محل الدراسة جاء بدرجة موافقة متوسطة بمتوسط حسابي (2.90)؛

- بينت النتائج أن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة هو أكثر الأبعاد استهدافا من طرف المؤسسة محل الدراسة والذي جاء بدرجة موافقة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ(3.18)، يليهالبعد الاقتصادي وأخيرا البعد البيئي.

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لتطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة، ويتجسد هذا التأثير في مبدأي الإفصاح والشفافية ومبدأ ضمان حقوق المساهمين.

في ضوء النتائج المتوصل إليها، ارتأت الباحثتين تقديم الاقتراحات التالية:

- يجب على المؤسسة تفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة، فهي تساهم في تحسين تسيير واستغلال الموارد المتاحة، النزاهة والشفافية في التعامل مما يؤدي إلى تخفيض حدة الفساد، ويضمن التسيير الأمثل للموارد بما يحقق التنمية المستدامة؛

- ضرورة الالتزام بالنزاهة والشفافية والإفصاح عن جميع التغييرات التي تقوم بها المؤسسة، وكذا موقفها المالي؛

- يجب على المؤسسة تعزيز دور مجلس الإدارة في الكشف عن أوجه القصور في الأداء المالي والإداري للمؤسسة ومعالجتها؛

- على المؤسسة الاهتمام أكثر بالجانب الاقتصادي والعمل على تحسين جودة منتجاتها؛

- تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بالمؤسسة من خلال الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، والمشاركة في مكافحة الآفات الاجتماعية؛

- يجب على المؤسسة الاهتمام بالجانب البيئي والحفاظ على البيئة من خلال القيام بدراسة لتأثير أنشطتها على البيئة المحيطة، والبحث عن أساليب للحد من التلوث الذي تتسبب فيه أنشطة تصنيع الرخام.

الإحالات والمراجع:

بن زغدة حبيبة، دور الحوكمة المؤسسة في تعزيز واستدامة نمو المؤسسات: دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية من ولاية جيجل، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2018-2019، ص 20.

محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، (مصر: مجموعة النيل العربية، 2005)، ص 53.

Khedim Amel, Grari Yamina, La Gouvernance au Sein de L'entreprise, Al-Bachaer Economic Journal, Vol 2, N 3, 2016, p. 215.

محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، 15-17 ديسمبر 2012، جامعة الجنان، لبنان، ص 13.

عبد المحسن بن محمد بن عثمان المحرج، حوكمة الأوقاف دراسة تأصيلية مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2016، ص 97.

مصطفي سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، (مصر: الدار الجامعية، 2006)، ص ص45-52.

بوقرة رابح، غانم هاجرة، الحوكمة: المفهوم والأهمية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06 و07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ص 07.

طارق عبد العال، حوكمة الشركات: شركات قطاع عام وخاص ومصارف، ط 2، (مصر: الدار الجامعية، 2007)، ص 13.

رامي لطفي كلاوي، حوار حول هدي الإسلام في التنمية المستدامة، ط 1، (الإمارات العربية المتحدة: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، 2012)، ص ص 12-13.

Robert W. Kates, Thomas M. Parris, Anthony A. Leiserowitz, What Is SustainableDevelopment?, Science and Policy for Sustainable Development, Vol 47, N 03, 2015, p. 10.

ماجدة أبو زنط، عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 01، 2009، ص 23.

Caroline Leininger-Frézal, Le Développement Durable et Ses Enjeu Educatifs : Acteur, Savoirs et stratégies Territoriales, Educations, Université lumière, Lyon, France, 2009, p. 33.

رجراج زهير، زوين الصادق، الاستثمار في الطاقة الشمسية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر -، الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، يومي 05 و 06 ديسمبر 2018، جامعة علي لونيسي، الجزائر، ص 5.

مدحت محمد أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، (مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر،2017)، ص ص 103-106.

الملاحق:

ملحق 1: الاستمارة

مبادئ حوكمة المؤسسات	
1. يوجد في المؤسسة وعي وإدراك لمفهوم حوكمة المؤسسات	12. يخضع مجلس الإدارة للمساءلة عن مسؤولياته أمام المؤسسة.
2. قوانين وتنظيمات المؤسسة تراعي مبادئ الحوكمة وتحقيق النزاهة والشفافية	**مسؤوليات مجلس الإدارة**
3. توزع المسؤوليات في المؤسسة كل حسب صلاحياته بما يضمن المصلحة العامة	13. يحق للمساهمين المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين
4. تعمل الهيئات الإشرافية والرقابية على تنفيذ القوانين والأنظمة بمهنية وموضوعية	14.للمساهمين الحق في مساءلة مجلس الإدارة عن تصرفاته وتقديم الحلول المناسبة
ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات	15. يحصل المساهمين على المعلومات الكافية والمتعلقة بالمؤسسة وفي الوقت المناسب
5. تفصح المؤسسة عن أي تغيرات في الجوانب المالية والإدارية	16. يتمتع المساهمون بالحماية الكافية لممارسة أعمالهم
6. تفصح المؤسسة عن المخاطر المتوقعة عن أنشطتها وآليات إدارتها.	**ضمان حقوق المساهمين**
7. تصدر المؤسسة التقارير والقوائم المالية لمستخدميها في الوقت المناسب.	17. تعمل المؤسسة على تطوير آليات مشاركة أصحاب المصالح في تحسين أدائها.
8. نظام الإفصاح في المؤسسة يحمي العاملين ويخلق فرص عمل.	18. يعامل أصحاب المصالح باحترام وإنصاف.
الإفصاح والشفافية	19. يوجد اعتراف واضح بحقوق أصحاب المصالح.
9. يراجع مجلس الإدارة العلاقة بين أنشطة المؤسسة وتحقيق التنمية المستدامة.	20. تحمي المؤسسة أصحاب المصالح وتعوضهم في حالة انتهاك حقوقهم.
10. يتخذ مجلس الإدارة الإجراءات اللازمة عند رصده لقصور في أداء العاملين.	21. يبدي أصحاب المصالح لمجلس الإدارة مخاوفهم إزاء الممارسات غير القانونية.
11.يسعى مجلس الإدارة للحصول على المعلومات الخاصة بالأداء المالي والإداري.	**دور أصحاب المصالح**
أبعاد التنمية المستدامة	

22. حصلت المؤسسة على شهادة ISO 9001.	32. تعمل المؤسسة لتحقيق التوافق بين الحياة المهنية والأسرية للعاملين.
23. تتوفر المؤسسة على قسم للبحث والتطوير .	33. توفر المؤسسة خدمة النقل للعاملين.
24. تستقطب المؤسسة اليد العاملة المؤهلة والمهارة العالية.	34. تساهم في الحد من بعض الآفات الاجتماعية.
25. تطور المؤسسة قدراتها الإنتاجية لتحسين فعاليتها الاقتصادية.	**البعد الاجتماعي**
26. تتبنى المؤسسة إستراتيجية التكلفة المنخفضة للإنتاج.	35. حصلت المؤسسة على شهادة ISO 14001.
27. تستخدم المؤسسة الموارد المتاحة بعقلانية.	36. تقوم المؤسسة بدراسة التأثيرات الجانبية لأنشطتها للتخفيف منها.
البعد الاقتصادي	37. تعمل المؤسسة على إعادة تدوير بعض مخلفاتها الإنتاجية.
28. تمول المؤسسة مشاريع البنى التحتية للمجتمع ودعم الجمعيات الخيرية.	38. تخصص المؤسسة جزءا من ميزانيتها لدراسة ومعالجة الآثار البيئية لأنشطتها.
29. توفر المؤسسة فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.	39. تستخدم المؤسسة تقنيات أنظف في عملية الإنتاج.
30. توفر المؤسسة فرص تكوين وتدريب متكافئة للعاملين.	**البعد البيئي**
31. توفر المؤسسة الرعاية الصحية والسلامة المهنية للعاملين.	